

الأردنيون أمام واقع أن «لا حلول» في الأفق

أكثر من نصف الأردنيين قرروا مقاطعة الانتخابات النيابية

إشتية: السلطة الفلسطينية تواجه «حربا مالية»

رام الله - أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد إشتية الاثنين أن السلطة الفلسطينية تعاني أزمة مالية سببها «حرب المال» التي تشنها عليها الولايات المتحدة وإسرائيل. وقال إشتية في مستهل اجتماع الحكومة الفلسطينية عبر الإنترنت «هذه الأزمة تسببت بها حرب المال التي تشنها علينا الإدارة الأمريكية وإسرائيل وانقطاع المساعدات العربية». وتشهد العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومحيطها العربي اهتزازا في الفترة الماضية على خلفية الموقف من اتفاقات السلام الموقعة بين الإمارات والبحرين من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، وازداد التباين مع إظهار الرئيس محمود عباس نية لتغيير تحالفاته بالاقتراب من تركيا.

واعتبر إشتية أن «إسرائيل وأمريكا تريدان أن تهزمتا لنا كي نستسلم ونقبل مشروعهما وسوف نصمد ولن نهزم ولن نستسلم». ولم تدفع السلطة الفلسطينية رواتب موظفيها كاملة منذ مايو الماضي، وكتفت بدفع نصف الراتب عن الشهر المتبقية حتى نهاية أغسطس الماضي. وتقتصر السلطة الفلسطينية شهريا من البنوك العاملة لديها نحو 130 مليون دولار لتسديد انصاف رواتب الموظفين.

وكانت السلطة الفلسطينية أعلنت منتصف مايو وقف التعامل بكافة الاتفاقيات والتفاهات مع الجانب الإسرائيلي عقب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو نيته ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وأوضح إشتية أن حكومة فخضت نحو 70 في المئة من قيمة نفقاتها التشغيلية، بسبب أزمة الاقتصاد. وبحسب إشتية فإن السلطة الفلسطينية تجبي شهريا نحو 60 مليون دولار فقط من احتياجاتها الشهرية البالغة نحو 350 مليون دولار شهريا. وقال «نحن بحاجة إلى 1.2 مليار شيكل (حوالي 350 مليون دولار) شهريا، كان يأتي منها من الماصة التي تجبها إسرائيل لصالحنا حوالي 500 مليون شيكل (150 مليون دولار). وكنا نجني من الضرائب المحلية 350 مليون شيكل (100 مليون دولار) انخفضت إلى نحو 200 مليون شيكل».

واقوت الولايات المتحدة مساعداتها للسلطة الفلسطينية بداية العام الماضي، عقب الاحتجاجات الفلسطينية على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وقال إشتية «الولايات المتحدة كانت تقدم لنا حوالي 500 مليون دولار وتوقفت هذه الأموال، والسود العربية كانت تقدم 350 مليون دولار، وما زالت هذه المساعدات متوقفة ولم تلتمز الدول العربية قراراتها المتعلقة بشبكة الأمان المالية».



انفراج قد تطول فترة انتظاره

في مؤشر حرية الأعمال التجارية ليصل إلى 60.1 في عام 2020 بعد أن كان 63 والحكومة لا يكفي، بل يجب إحداث ثورة على مستوى السياسات. وأحدث تولى عمر الرزاز رئاسة السلطة الإيجابية، لاسيما وأن الرجل قادم من خارج عبادة الطبقة التقليدية التي تداولت على المناصب العليا، داخل المملكة كما أنه معروف عنه أنه شخصية إصلاحية. ومع الوقت تراجع شعبية الرزاز تدريجيا، ليحصل الأمر لاحقا إلى حلق وإحباط في ظل ازدياد الوضع سوءا على مختلف المستويات. وكشف تقرير صادر، الإثنين، عن «مركز الحياة - راصد» عن حصيلة هزيلة للحكومة الحالية، التي نفذت 25 في المئة فقط من 435 تعهدا قطعتها على نفسها. وسلط التقرير الضوء على تراجع المملكة في المؤشرات العالمية خلال عهد الحكومة الحالية، حيث تراجع ترتيب الأردن على مستوى مؤشر مدركات الفساد إلى 60 من 198 دولة في عام 2019 بعد أن كان 58 من 180 دولة في عام 2018، كما سجل تراجعاً في مؤشر النزاهة الحكومية من 51.9 في عام 2018 إلى 49.6 في عام 2020، كما انخفض ترتيبه

للمملكة، فضلا عن قناعة لدى غالبية الأردنيين بأن تغيير الوجوه في البرلمان والحكومة لا يكفي، بل يجب إحداث ثورة على مستوى السياسات. وأحدث تولى عمر الرزاز رئاسة السلطة الإيجابية، لاسيما وأن الرجل قادم من خارج عبادة الطبقة التقليدية التي تداولت على المناصب العليا، داخل المملكة كما أنه معروف عنه أنه شخصية إصلاحية. ومع الوقت تراجع شعبية الرزاز تدريجيا، ليحصل الأمر لاحقا إلى حلق وإحباط في ظل ازدياد الوضع سوءا على مختلف المستويات. وكشف تقرير صادر، الإثنين، عن «مركز الحياة - راصد» عن حصيلة هزيلة للحكومة الحالية، التي نفذت 25 في المئة فقط من 435 تعهدا قطعتها على نفسها. وسلط التقرير الضوء على تراجع المملكة في المؤشرات العالمية خلال عهد الحكومة الحالية، حيث تراجع ترتيب الأردن على مستوى مؤشر مدركات الفساد إلى 60 من 198 دولة في عام 2019 بعد أن كان 58 من 180 دولة في عام 2018، كما سجل تراجعاً في مؤشر النزاهة الحكومية من 51.9 في عام 2018 إلى 49.6 في عام 2020، كما انخفض ترتيبه

للحكومة ورجال الأعمال والمسؤولين الأمنيين السابقين، مع حضور حزبي ضعيف، ولا يتوقع محللون حدوث أي تغييرات جوهرية على تركيبة مجلس النواب المقبل، متوقعين بقاء ذات الفسيفساء العشائرية والسياسية، في ظل عزوف متوقع للناخبين. وخلصت دراسة نشرها، الإثنين، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، إلى أن 25 في المئة فقط من الأردنيين سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة. وأفادت الدراسة، التي أعدها المركز ضمن «سلسلة استطلاعات المؤشر الأردني - نبض الشارع الأردني» على عينة ممثلة للمجتمع الأردني من كافة المحافظات، بأن 59 في المئة من الأردنيين المستطلعة آراؤهم أادوا أنهم «لن يشاركوا في الانتخابات النيابية المقبلة». وقال 61 في المئة من الأردنيين، إنهم «لا يثقون على الإطلاق» بمرشحي دوائهم الانتخابية الذين سيترشحون للانتخابات النيابية المقبلة. وتتعدد الدوافع والأسباب خلف العزوف المتوقع للمواطنين الأردنيين عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع لعل في مقدمتها تفشي جائحة فيروس كورونا الذي بات يهدد بانفجار مجتمعي داخل

الوزراء عمر الرزاز لصالح شخصية جديدة، مع نية للإبقاء على نحو نصف التركيبة الحكومية الحالية حتى إجراء الاستحقاق الانتخابي ليتم بعدها تكليف خليفة الرزاز المنتظر بتشكيل أخرى تتضمن وجوها جديدة غير مستفزة للشارع. وتقول أوساط سياسية إن الحكومة الجديدة التي ستخلف الحالية مهمتها تنحصر في تسيير شؤون الدولة إلى حين انتخابات النواب، لافتين إلى أن ما يجري تداوله بشأن الأسماء المرشحة لخلافة عمر الرزاز ومنهم رئيس مجلس الأعيان السابق فيصل الفايز ووزير الخارجية الأسبق ناصر الجودة، غير دقيق، وأن الأقرب للمنصب هو مستشار الملك عبدالله بهاء الدين طوقان. ويقطع قرار الملك عبدالله بحل مجلس النواب مع الضبابية التي غشت التوقيتات الدستورية، وما استتبعها من شكوك حول إجراء الانتخابات النيابية في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا داخل المملكة. وكانت الهيئة المستقلة للانتخابات بالأردن قد حددت في يوليو الماضي العاشر من نوفمبر موعدا للانتخابات النيابية استجابة لإرادة الملكية. ويضم مجلس النواب 130 نائبا معظمهم من المسؤولين العشائريين المواليين

لا تلقى التطورات في المملكة الأردنية اهتماما يذكر من الشارع المهجد من الأزمة الاقتصادية، والذي وصل إلى قناعة بأن تغيير الحكومة أو البرلمان، لن يحدث أي تغيير في واقعه لاسيما في المناخ الإقليمي والدولي الحالي.

عمان - تشغل الصالونات السياسية هذه الأيام في الأردن ببورصة الترشيحات لرئاسة الحكومة، في ظل صعود أسماء وانحسار أخرى، فيما يسجل حراك لافت من القوى الحزبية والعشائرية التي قررت خوض الانتخابات التشريعية التي لم يعد يفصل عنها سوى أسابيع قليلة. وفي خضم هذا المشهد المتحرك لا يبدو المواطن الأردني عابثا بما يدور طالما أنه لا تغيير منشودا في وضعه على مدى المنظور.

ويعاني الأردن أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة، وتراجع أولويات الدول الداعمة لاسيما الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي جائحة فايروس كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءا، وسقط حالة يأس وإحباط من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريبا.

ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأردني ستة في المئة العام الجاري، الأمر الذي من شأنه أن يضعف الأعباء الاجتماعية في ظل ارتفاع مخيف في معدلات البطالة والفقر.

ويتخذ جزء كبير من الشارع الأردني أن تحسن الوضع في الأردن رهين عوامل عدة من بينها تحسن الوضع الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأيضا رسم سياسات جديدة تتواءم والتحولت في المنطقة، خلاف ذلك، فإن قدوم حكومة جديدة أو برلمان جديد لن يغير في واقع الحال شيئا.

من المرجح أن تقدم الحكومة استقالتها الأربعاء، وقد حسم أمر تغيير رئيس الوزراء عمر الرزاز لصالح شخصية جديدة

وأعلن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الأحد، عن قرار بحل مجلس النواب الحالي تمهيدا لإجراء انتخابات في نوفمبر المقبل، ويفترض هذا الحل استقالة حكومة عمر الرزاز في أجل لا يتجاوز أسبوعا وفق ما تقتضيه القواعد الدستورية. وتحدثت تسريبات على أن الحكومة ستقدم استقالتها الأربعاء على أقصى تقدير، وأنه حسم أمر تغيير رئيس

سودانيون منفيون يعودون إلى الديار يحدوهم أمل في تغيير حقيقي

اغتيال، نصاصح للجانيين في السودان الجديد. وقال «هذا النوع من الغيرة لا يساعد الأشخاص الذين عاشوا في الخارج يمكنهم جلب الخبرة والمعرفة... بيرون المشكلات والقضايا في السودان أفضل من الأشخاص الذين عاشوا هنا».

عودة المنفيين من الولايات المتحدة وبريطانيا والخليج لشغل مناصب حكومية لم تحظ بترحيب الجميع

أما محمد فقال إن على العائدين أن يكونوا «ديبلوماسيين جدا»، مضيفا «لقد رحبوا بنا حتى الآن لأننا كنا في الغربة وعدنا إلى أهلكنا واصدقائنا وبلدنا، لكن إذا رأوا أي شخص يتصرف بعطرية، فسيأخذون الأمر بشكل سيء».

64 عاما من مكاتب الوكالة في الخرطوم «كنا نعلم أنه تحد كبير... عدت إلى الوطن لأنني أردت العودة، لأنني شعرت بأنه يمكنني أن أكون جزءا مما يحدث... وتابع «نحن سودانيون في النهاية وهذه الوظائف مؤقتة ووجودنا فيها هو فقط لخدمة الشعب».

وعاش عبدالحميد في اليمن قبل أن ينتقل إلى هولندا حيث أطلق برامج إذاعية وتلفزيونية باللغة العربية. وقال «لم تكن مسألة مال... كنت أكسب حوالي ثلاثة آلاف دولار في الشهر... الآن أكسب 80 ألف جنيهه سوداني، أي ما يعادل 180 دولارا». وتابع «أنا فخور بما أفعله ولم أندم على قراري».

«ظننت أن هذا النزاع لن يستمر طويلا. لقد عملنا بكل قوتنا لإسقاط النظام». وأضاف «شعرت بانتي ساعدت إلى الديار قريبا جدا». لذلك عندما أجبر البشير على التنحي، عاد اردول من كمبريا بأسرع ما يمكن.

وأوضح اردول «خرجت من السودان العام 2011 بعد الحرب بين طرفي اتفاق السلام في مدينة كادوقلي. خرجت كمواطن... تركت البيت الذي بنيت على مدى خمس سنوات. خرجت لحودي وتركت أسرتي في المنزل». وتابع «عدت على الفور. كنت قائد أول مجموعة مسلحة وصلت إلى الخرطوم في 10 مايو 2019».

ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه عملية إعادة البناء، إلا أن الكثير من السودانيين ومنهم العائدون من المنفى لا يزال يحدوهم أمل كبير في بلوغ الهدف المنشود. وبقى مبارك اردول وهو المدير العام ومتقافعة بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية تحت حكم البشير والعقوبات الأميركية وانفصال الجنوب الغني بالنفط في العام 2011. وتحاول السلطة الانتقالية احتواء الأزمة بيد أنها تجد صعوبات كبيرة في ظل التركيبة الثقيلة التي خلفها البشير القابع حاليا في سجن كوبر.



يرنو إلى التغيير

من الإطاحة بالبشير «نظام البشير دمر كل شيء جميل على مدى 30 عاما. اعتقد أنه من واجبي المشاركة في بناء السودان جديد».

ويعاني اقتصاد السودان من أزمة متفاقمة بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية تحت حكم البشير والعقوبات الأميركية وانفصال الجنوب الغني بالنفط في العام 2011. وتحاول السلطة الانتقالية احتواء الأزمة بيد أنها تجد صعوبات كبيرة في ظل التركيبة الثقيلة التي خلفها البشير القابع حاليا في سجن كوبر.

عاد المئات من المنفيين خلال فترة حكم الرئيس المعزول عمر حسن البشير إلى السودان يحدوهم أمل في تغيير حقيقي يقطع كليا مع ماضي الماضي. ومن بين العائدين الصادق محمد عبدالله الذي قضى 33 عاما في كندا، ولم يندم عن تخليه عن الحياة المريحة هناك، حافظه في ذلك إعادة بناء السودان الذي يطوي حاليا صفحة ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي.

وقال محمد الذي يرأس حاليا قسم الصحة والبيئة في شركة الثروة المعدنية السودانية «بعد الثورة... اعتقدت أن هذا هو الوقت المناسب للعودة... رغم الرفاهية التي يتمتع بها الأشخاص في الغرب». وأضاف «إنه بلدي وعلي القيام بذلك». وتشرف هذه الشركة على عمليات التنقيب والإنتاج وفرض الضرائب على قطاع التعدين في السودان خصوصا مناجم الذهب. وحكم الرئيس المخلوع عمر البشير البلاد بقبضة من حديد لمدة 30 عاما حتى الإطاحة به في أبريل 2019 بعد أشهر من تظاهرات عمت الشوارع بقيادة الشباب السوداني.

وقال عبدالله، المهندس المدني الذي يبلغ من العمر 55 عاما والاستاذ السابق في جامعة كاليفارني، والذي عاد إلى الوطن في نوفمبر الماضي بعد ستة أشهر